اتحاد المغرب العربي .. مسيرة ثلاثين عاماً بين الواقع والطموح

The Arab Maghreb Union: a thirty-year march between reality and ambition

سليمان الساسي شحومي [1]، علي قابوسة [2]

[1] كلية الاقتصاد والعلوم السياسية – جامعة مصراتة – ليبيا

[2] مدير مخبر الاقتصاد السياسي بين التنمية الاقتصادية والتحديات السياسية للدول العربية والافريقية – جامعة الوادي – الجزائر – ali-gaboussa@univ-eloued.dz

ملخص البحث:

إن فكرة التأسيس لكيان وحدوي مغاربي كانت حاضرة بعمق في وجدان وضمير أبناء المغرب العربي على مر العصور والأزمان، بل إننا نجد أن مثل هذا الكيان الوحدوي (دولة) قد عرف في مرحلة المرابطين والموحدين تجسيدا على أرض الواقع. وفي عصرنا الراهن كان للمتغيرات الدولية التي شهدها النصف الأخير من القرن العشرين دور دافع للإسراع بتأسيس هذا الكيان الإقليمي المهم.

سنعالج في هذه الورقة البحثية المسار التاريخي للتكامل المغاربي وواقعه، الذي اعتمدنا فيه المنهج التاريخي على اعتبار أنه الأنسب لطبيعة الموضوع.

الكلمات المفتاحية: المغرب العربي، التكامل المغربي، التأسيس.

Abstract:

The idea of establishing a unitary Maghreb entity was present deeply in the conscience and conscience of the people of the Maghreb throughout the ages and times, but we find that such a unitary entity (a state) has been known in the Almoravid and Almohads stage as an embodiment on the ground. And in our present time, the international changes witnessed in the last half of the twentieth century had a motivating role to accelerate the establishment of this important regional entity.

In this research paper, we will address the historical path and reality of Maghreb integration, in which we adopted the historical method as it is appropriate to the nature of the topic.

Key words: Maghreb Arabic, Moroccan integration, Incorporation.

المؤلف المرسل: علي قابوسة، الإيميل: ali-gaboussa@univ-eloued.dz

1- المقدمة:

يتسم عصرنا الراهن لاسيما منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، أي منذ عام 1945، بزيادة الاهتمام الملحوظ بالمنظمات الإقليمية الجغرافية ذات الصفة الدولية (The concept of international geographic territory) التي تجمع بين المحلية أو الجهوية [1] (Localization) وبين الدولية أو العالمية (العولمة) (Globalization)، بمعنى أنها تقع في منطقة وسط بين العالمية الشاملة (الأمم المتحدة) وبين كونها منظمات جهوية خاصة بمجموعة من الدول المنتمية إلى إقليم جغرافي معين.

وقد زاد من أهمية هذه المنظمات، وأخذت الدور الذي تقوم به في رعاية مصالح شعوب هذا الإقليم وتطوير حياتها من ناحية، ومن ناحية أخرى لدورها المساعد للأمم المتحدة في حفظ الأمن والسلم الدوليين، وفض المنازعات في إطار هذا الإقليم، ويأتي اتحاد المغرب العربي (UMA) أحد هذه المنظمات الدولية الإقليمية. إن النزوع الوحدوي لأبناء المغرب العربي الممتد جغرافياً من مصر شرقا [2] حتى موريتانيا على المحيط الأطلسي غربا، ومن البحر المتوسط شمالا إلى الصحراء الكبرى جنوبا؛ نزوع قديم وليس جديدا أو طارئا، والدارس للتاريخ يجد أن هذه المنطقة قد شهدت توحداً سياسياً وإقامة دولة واحدة في عهدي الموحدين والمرابطين، امتد نفوذها وسيطرتها وتأثيرها إلى مساحات شاسعة في أفريقيا جنوب الصحراء، ومع دخول المنطقة مرحلة الاستعمار الأوروبي في بدايات القرن التاسع عشر بدءاً من العام 1830، وتقسيم الوطن العربي وأفريقيا ـ ومنها منطقة المغرب العربي ـ إلى مناطق احتلال ونفوذ أوروبي؛ عقدت من أجل ذلك العديد من المؤتمرات بين القوى الاستعمارية النافذة في ذلك الوقت ومنها مؤتمر برلين [3] (15 نوفمبر 1884 – 26 فبراير 1885) الذي شاركت في أعماله إلى جانب الدول الأوروبية الولايات المتحدة الأمريكية والإمبراطورية العثمانية، وكذلك مؤتمر لندن 1907 [4] الذي دعى إليه رئيس الوزراء البريطاني (كامبل بانرمان)، وشاركت في أعماله ست دول أوروبية غربية هي بريطانيا، فرنسا، هولندا، بلجيكا، إسبانيا وإيطاليا، وهما المؤتمران اللذان يعدان من المحطات المهمة في تاريخ استعمار الرجل الأبيض الأوروبي الغربي لبلدان وشعوب الوطن العربي وأفريقيا، وأسسا للحالة العربية والإفريقية التي لازلنا نعيش فصولها المأساوية حتى يومنا هذا، والعنصر المشترك بين المؤتمرين أنهما اعتمدا قواعد الاحتلال والإحلال والتفكيك والتمزيق والتفتيت الجغرافي والاجتماعي، وقواعد التجهيل والنهب الممنهج للثروات الطبيعية، وقواعد إثارة الفتن والصراعات والنزاعات العرقية والدينية والمذهبية أساساً لتثبيت وإدامة الوجود الاستعماري الأوروبي، وأكثر من ذلك فإن مؤتمر لندن 1907 عمد إلى تقرير إنشاء كيان غريب يفصل المشرق العربي عن مغربه، ويكون موالياً للثقافة والحضارة الغربية، وأداة استنزاف لقدرات الأمة

العربيـة، ورأس حربـة فـي العـدوان المتواصـل عليهـا قـبل عقـد مـن الـزمن مـن وعـد بلفـور (BALFOUR) عام 1917، وفي ظل هذا الواقع الاستعماري الجديد أخذ النضال الوحدوي المغاربي شـكلاً ومضـموناً مـزج بـين النضـال السياسـي التحـرري والمسـلح، وبـين النضـال الفكـري والثقـافي والحضـاري دفاعـاً عـن الهويـة والشخصـية والثقافـة واللغـة العربيـة، وبـين متطلبـات الحيـاة الاقتصـادية والاجتماعية والمعيشية وتحسينها، وتكشف وثائق مؤتمر المغرب العربي [5] الذي انعقد في القاهرة في شهر فبراير 1947 برعاية الجامعة العربية للحركات والأحزاب الوطنية والشخصيات المغاربية .. وهو المؤتمر الذي افتتحه الأمين العام للجامعة العربية السيد عبدالرحمن عزام وقتئذ.

إن هذا التوجـه الكفـاحي مـن أجـل التحريـر والاسـتقلال والوحـدة والتنميـة، حيـث كـان لمشـاركة الأمير عبدالكريم الخطابي في أعمال المؤتمر أثره الكبير في دفع عملية الكفاح المسلح إلى الأمام [6]، وفي رسالة بالغة الدلالة أرسلها كل من الرئيس: أحمد بن بله، والمناضلين أبو ضياف، المهدي بن عبود، عباس المساعدي وبن سعيدي وغيرهم إلى الرئيس جمال عبدالناصر باسم جيش تحرير المغرب العربي، يبلغونه العزم على مواصلة الكفاح حتى الاستقلال لكامل التراب المغاربي، وعدم التقيد بأية اتفاقيات عقدت أو ستنعقد لاحقا لا تحقق أماني الشعوب المغاربية في الحرية والاستقلال والوحدة، والانضمام إلى الأمة العربية في المشرق، كما يؤكدون معارضتهم لسياسة فرنسا التي تسعى إلى تجزئة قضية شمال أفريقيا، ويعدونها قضية واحدة لا تتجزأ [7] الأمر الذى يعني وحدة النضال القومي العربي لشعوب الأمة العربية بأسرها في المغرب والمشرق على حد سواء [8].

بعد هذه المقدمة التاريخية للنضال المغاربي من أجل التحرير والاستقلال والوحدة والتطور، جاء هذا البحث لمعرفة بعض من الصعوبات والعراقيل التي حالت دون تحقيق الأهداف والغايات التي سطرت في معاهدة إنشائه الموقعة في 17 فبراير 1989، لهذا انطلق البحث من دراسة الإشكالية الآتية: رغم أن فكرة اتحاد المغرب العربي ليست بالجديدة إلا أن معاهدة إنشاء هذا الكيان لم تر النور إلا في فبراير 1989 حيث انبثق عن المعاهدة عدد من الاتفاقيات بين أعضائه تجاوزت 30 اتفاقية، ولم تفعل هذه الاتفاقيات ولم تدخل حيز التنفيذ ولم ترقَى إلى مستوى طموحات وآمال الشعب في الاتحاد، فماهي الأسباب التي حالت دون ذلك ؟ وماهي سبل معالجة الوضع القائم في الاتحاد؟.

منهج البحث:

اعتمدت الدراسة المنهج التاريخي على اعتبار انه الأنسب لطبيعة الموضوع لكونه يدرس المسار التاريخي للتكامل المغاربي وواقعه.

- حدود البحث:

الحدود المكانية: تشمل دول المغرب العربي تونس – الجزائر – ليبيا – المغرب – موريتانيا .

الحدود الزمانية: تمثلت الحدود الزمانية للبحث في الفترة الممتدة من فبراير 1989 تاريخ إعلان قيام اتحاد المغرب العربي إلى الاحتفال بالعيد 30 لقيامه بتاريخ 17 فبراير 2019.

تقسيمات البحث: قسم هذا البحث إلى محورين كما هو مبين فيما يلي:

المحور الأول: تأسيس وأهمية الاتحاد

- الفكرة والتأسيس والمسار؛
- الأهمية الاستراتيجية للاتحاد.

المحور الثاني: مسيرة الاتحاد

- الهيكلية المؤسسية للاتحاد؛
- التحديات التي واجهت الاتحاد وعطلت مسيرته؛
- الدوافع الاقتصادية.

2- تأسيس وأهمية الاتحاد:

2-1- الفكرة والتأسيس والمسار:

إن فكرة التأسيس لكيان وحدوي مغاربي كانت حاضرة بعمق في وجدان وضمير أبناء المغرب العربي على مر العصور والأزمان، بل إننا نجد أن مثل هذا الكيان الوحدوي (دولة) قد عرف في مرحلة المرابطين والموحدين [9] تجسيدا على أرض الواقع.

وفي عصرنا الراهن كان للمتغيرات الدولية التي شهدها النصف الأخير من القرن العشرين دور دافع للإسراع بتأسيس هذا الكيان الإقليمي المهم.

إن الخطوة العملية الأولى التي يمكن تسجيلها هنا على طريق هذا التأسيس تعود إلى المؤتمر الأول للأحزاب والتنظيمات السياسية المغاربية الذي انعقد بمدينة طنجة بين 28 و 30 أبريل 1958 وضم ممثلين لحزب الاستقلال في المغرب، والحزب الدستوري الحر في تونس، وجبهة التحرير الوطني الجزائرية، وعلى مدى أيام ثلاثة من المداولات والمناقشات حول أوضاع المغرب العربي، وانتهى المؤتمر بإصدار جملة من القرارات والتوصيات أبرزها: إنشاء أمانة عامة للمتابعة، والسعي إلى إقامة اتحاد فيدرالي بين الدول الثلاث[10]، ولا ننسى فكرة اتحاد المغرب العربي التي قد تم تداولها منذ عام 1923 في فرنسا من خلال العمال والطلاب المغاربيين من خلال تأسيس جمعية دينية، ثم تطورت إلى تأسيس حزب نجم شمال أفريقيا، وكذلك تم تداول الفكرة في رواق المغاربة بالأزهر الشريف بالقاهرة .

وفـي العـام 1964 تشـكلت لجنـة وزراء الاقتصـاد والمـال ضـمت دول تـونس والجزائـر وليبيـا والمغرب للتنسيق والتعاون والتكامل الاقتصادي فيما بينها.

وتوالـت المبـادرات والمحـاولات الوحدويـة الثنائيـة والثلاثيـة ومـن بينهـا (بيـان جربـة 1974) بـين تـونس و ليبيـا بتـاريخ 1974/04/12 ، وبيـان حاسـي مسـعود بـالجزائر بـين الجزائـر وليبيـا بتـاريخ 1975/12/28 ، ومعاهدة مستغانم [11] بين ليبيا والجزائر سنة 1978، ثم معاهدة الإخاء والوفاء بين الجزائر وتونس وموريتانيا عام1983، وكذلك معاهدة الاتحـاد العربـي الإفريقـي التـي وقعت بين ليبيا والمغرب بمدينة وجدة المغربية بتاريخ 1984/08/18.

لقد شكلت هذه المحـاولات الجـادة وغيرهـا فـي مجموعهـا إرهاصـات مهمـة لـولادة اتحـاد المغـرب العربي.

لقد كان لتغير 7 نوفمبر عام 1987 في تونس بقيادة زين العابدين بن علي دور مهم في تقريب وتحسين العلاقات التونسية الليبية؛ الأمر الذي أسهم في عقد قمة مدينة (زرالدة) [*] الجزائرية بتاريخ 10 يونيو 1988 على هامش انعقاد القمة العربية بالجزائر، حيث عقدت قمة مغاربية ضمت الملك الحسن الثاني (المغرب) والرؤساء: زين العابدين بن علي (تونس)، الشاذلي بن جديد (الجزائر)، معمر القذافي (ليبيا)، معاوية ولد الطائع (موريتانيا)، وهي نقطة التحول الفعلية نحو تأسيس هذا الكيان الاتحادي المغاربي.

وبعد ثمانية أشهر فقط من قمة (زرالدة) عقدت قمة مراكش لقادة الدول الخمس بتاريخ 17 فبراير 1989 لتعلن الولادة الفعلية لاتحاد المغرب العربي وجعله كيانا إقليميا دوليا يغطي مساحة شاسعة من الشمال الإفريقي وإصدار معاهدة إنشاء اتحاد المغرب العربي.

وقد أشارت معاهدة التأسيس إلى أن الاتحاد جاء استجابة وتجسيداً لكفاح شعوب المنطقة على مر التاريخ من أجل التحرر والتكامل والوحدة وبناء القوة في عالم متغير وتكتلات عملاقة لا مكان فيها للضعفاء[12].

وقد اقترن مع إعلان التأسيس التوقيع على جملة من الاتفاقيات تتصل بالجوانب الاقتصادية والمشاريع المشتركة في كافة المجالات الهادفة إلى تحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية والمعيشية لمواطني اتحاد المغرب العربي.

إن المتتبع لمسار الاتحاد منذ تأسيسه في فبراير 1989 يجد أن هذا المسار قد شابهُ الكثير من العيوب، معظمها ناتج عن الموروث التاريخي لمرحلة الاستعمار الأوروبي للمنطقة الذي خلف طبقة أو فئة فكرية وثقافية وسياسية ذات توجه قطري محلي تقاوم كل محاولة للتوحد المغاربي وأيضاً العربي.

وهناك مسألة في غاية الأهمية كان لها الأثر الكبير في تعطيل مسيرة الاتحاد، وهو غياب الحاضنة الشعبية الحقيقية للاتحاد ما جعله بناءً فوقياً على الورق (منتدى حكوميا) لا وجود له على أرض الواقع !!.

ويبدو ذلك واضحاً في ما أصاب الاتحاد من تعثر في تنفيذ بنود المعاهدة المذكورة والاتفاقيات المختلفة الملحقة بها، ما جعلت الاتحاد هيكلاً هشاً لا يرقى إلى مستوى طموحات الآباء والأجداد ونضالهم الطويل من أجل الحرية والاستقلال والتقدم والوحدة.

ويكفي الإشارة إلى أن معاهدة إنشاء الاتحاد في فبراير 1989 كانت قد أشارت إلى (إنشاء منطقة للتبادل التجاري الحر قبل عام 1992، وإنشاء اتحاد جمركي بحلول 1995، وسوق مغربية مشتركة بحلول عام 2000) [13]، غير أن شيئاً من ذلك لم يحدث، ليس هذا فحسب بل توقفت اجتماعات مجلس الرئاسة منذ عام 1994 بعد ستة اجتماعات فقط عقدت خلال الفترة من 1989 حتى 1994، ما يؤشر بوضوح إلى أن مسار الاتحاد قد تعثر وتعطل من الناحية الفعلية منذ البدايات الأولى للتأسيس.

2-2- الأهمية الاستراتيجية للاتحاد:

بالنظر إلى جغرافية المنطقة الطبيعية والسياسية والسكانية والتاريخية والاقتصادية والثقافية تظهر بوضوح الأهمية الاستراتيجية الكبرى لاتحاد المغرب العربي في إطار الاستراتيجية الكونية الشاملة للعالم، لكونه كياناً إقليمياً دولياً يحتل مساحة شاسعة تبلغ 5.8 مليون كيلومتر مربع أي ما نسبته 42% من مساحة الوطن العربي البالغة 14.3 مليون كيلومتر مربع ، مساحة موصولة لا فواصل بينها، تمتد من الحدود الغربية لمصر وساحل البحر الأبيض المتوسط حتى موريتانيا على المحيط الأطلسي [14]، تحده مياه البحر المتوسط من الشمال ، ومياه المحيط الأطلسي من الغرب، والصحراء الكبرى من الجنوب، أطلق عليه اسم إفريقيا الصغرى لكبر مساحته وتنوع تضاريسه [15]، ويتجاوز طوله ما يزيد عن ستة آلاف كيلو متر وعرضه ما يقارب من ألف كيلو متر لتكون مساحته الكلية على هذا الأساس 5.8 مليون كيلو متر مربع [16].

إن تاريخ تكوين المغرب العربي يعود إلى نسيج اجتماعي متقارب؛ حيث تتداخل أصول سكان هذه المنطقة، وخصائص اقتصادية واجتماعية وتاريخية وسياسية موغلة في القدم أنتجت وحدة في التراث الفكري والثقافي واللغوي، ووحدة في المعاناة والآلام، ووحدة في الهدف والمصير [17].

أما السكان البالغ عددهم 107 مليون نسمة وفقا لإحصائيات العام 2018 فإنهم يشكلون وحدة سكانية متكاملة ومتجانسة في التركيب والتوزيع وقوة بشرية هائلة من الخبرات، عززتها إلى جانب وحدة الجغرافيا الأصول العرقية واللغوية والثقافية والدينية والمذهبية.

واتحاد المغرب العربي بهذا الموقع وهذه المساحة يملك وفرة وتنوعاً في الموارد الطبيعية والتعدينية، من نفط وغاز وحديد وفوسفات وفحم ... وغيرها، بالإضافة إلى الموارد البحرية الهائلة والثروة السمكية الكبيرة والموارد الزراعية المتنوعة من حبوب وخضروات وفواكه وحمضيات وزيتون ونخيل، كما لا ننسى الموارد المهمة الناتجة من صناعة السياحة بأنواعها الجبلية والصحراوية والبحرية، ويجعله يحتل مرتبة عالية ومؤثرة في اقتصاديات العالم إن أحسن استثمار هذه الموارد ضمن خطة شاملة موضوعية وعلمية، كما يؤهله بأن يؤدي دوراً بارزاً في الاقتصاد والمبادلات التجارية العالمية.

إن جغرافية المغرب العربي السياسية والطبيعية والسكانية والاقتصادية تؤهله بكل تأكيد أن يكون فضاءً إقليمياً ودولياً ذا شأن في مجال رسم السياسة والعلاقات الدولية، وفي مجال حفظ السلم والأمن الدوليين، وأن يكون أكثر تأثيراً في الحفاظ على التوازن الدولي وفي التأثير الأكبر في محيطه العربي والأفريقي والمتوسطي.

3- مسيرة الاتحاد:

3-1- الهيكلية المؤسسية للاتحاد:

تميزت البيئة التنظيمية أو المؤسسية للاتحاد بالبساطة والضعف في آن واحد، ويمكن تفسير ذلك أساساً في ضعف الوعي بفكرة المؤسسات والعمل المنظم من ناحية، ومن ناحية أخرى فإن الظروف والمتغيرات والصعوبات التي واجهت دول الاتحاد، والاختلافات في التوجهات والقناعات الأيدولوجية والسياسية لأعضائه، وكذلك ما تعرضت له دول الاتحاد من صعوبات ومشاكل مثل قضية لوكيربي في ليبيا، عشرية الإرهاب في الجزائر، العلاقات بين الجزائر والمغرب، ما سمى بالربيع العربي في تونس وليبيا، كلها عوامل أثرت سلبا في مسيرة الاتحاد وتأخر تفعيل مؤسساته.

بالإضافة إلى تشتيت مؤسسات الاتحاد بين الدول الأعضاء من أجل مجاملة كل دولة وإعطائها مؤسسة اتحادية بدلا من أن تضم كل مؤسسات الاتحاد مدينة واحدة (عاصمة للاتحاد) وهو الأمر الذي أسهم سلبا على ديناميكيات العمل، وسرعة مواجهة القضايا المطروحة، والأزمات التي واجهت مسيرة الاتحاد، وما أكثرها.

وفي كل الأحوال فإن البنية (الهيكلية) التنظيمية للاتحاد قد توزعت مقارها بين خمس مؤسسات أساسية هي:

1) **مجلس الرئاسة:** عقد مجلس الرئاسة ست دورات فقط منذ انطلاقة تأسيس الاتحاد في 17 فبراير 1989 وكانت آخر دورة عقدت في تونس 2 إبريل 1994، ويعقد المجلس دوريا كل سنة في الدول الأعضاء وفقا للترتيب الهجائي لأسمائها.

2) **الأمانة العامة للاتحاد:** تتخذ من مدينة الرباط بالمغرب مقرا لها، وتمارس مهامها من خلال الأمين العام ومجموعة من الخبراء والموظفين.

3) **مجلس الشورى للاتحاد:** يتخذ من مدينة الجزائر مقرا له، ويتكون من 150 عضوا بواقع 30 عضوا عن كل دولة عضو، يتم اختيارهم من المجالس البرلمانية للدول الأعضاء، وقد عقد المجلس عديد الدورات ورفع العديد من التوصيات لمجلس الرئاسة المعطل عن العمل.

4) **الهيئة القضائية للاتحاد:** تتخذ من مدينة نواكشوط بموريتانيا مقرا لها، وتتكون من 10 قضاة بواقع قاضيين عن كل دولة عضو لمدة محددة.

5) **المصرف المغاربي للاستثمار والتجارة الخارجية:** يتخذ من مدينة تونس مقرا له، وقد انطلق المصرف في عمله بعد دفع رأس ماله.

6) **الجامعة المغربية والأكاديمية المغربية للعلوم:** تتخذ من مدينة طرابلس مقرا لهما.

المخطط رقم (01): هيكلية الاتحاد – رسم توضيحي

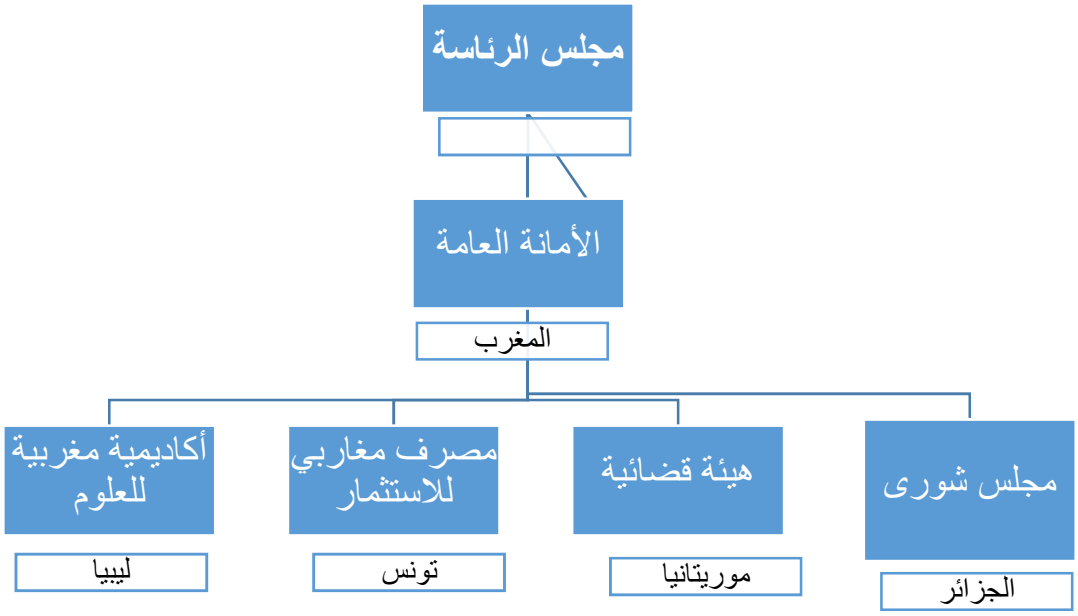

المصدر: معاهدة إنشاء الاتحاد المغاربي، منشورات الأمانة العامة، الرباط المغرب.

3-2- التحديات التي واجهت الاتحاد وعطلت مسيرته:

التحديات التي واجهت اتحاد المغرب العربي هي نفسها – تقريباً – التي واجهت المؤسسات الاتحادية في الوطن العربي وأفريقيا وشعوب العالم الثالث عموما، وواجهت منظمة الوحدة الإفريقية، والجامعة العربية على حد سواء، وهي الأسباب الموروثة عن حقبة الاستعمار الطويلة والممتدة، وكانت هي السبب وراء فشل كل المحاولات الوحدوية بما فيها تجربة اتحاد المغرب العربي [18]، ويمكننا في

ضوء ذلك إبراز أهم التحديات التي شكلت معوقات حقيقية أمام اتحاد المغرب العربي وأدت إلى جمود مؤسساته وهياكله إن لم تؤدِ إلى فشلها وهي:

أولا: التبعية وتخلف البنى الفكرية والثقافية والسياسية والاقتصادية، والتفكك الاجتماعي والصراعات العرقية والإثنية والقبلية والدينية والمذهبية، والصراعات على الحدود، وضعف البنى المؤسساتية.

ثانيا: تجذر القطرية في أوساط النخب الثقافية والسياسية، وضعف الوعي والولاء الوحدوي لديها، وغياب الحاضنة الشعبية صاحبة المصلحة الحقيقية في الاتحاد.

ثالثا: تضارب واختلاف الرؤى الأيدولوجية والسياسية لدى قادة دول المغرب العربي، وغياب الإرادة السياسية الحقيقية باتجاه التكامل الاقتصادي والتنسيق السياسي بين دول الاتحاد.

رابعا: الارتباطات الخارجية للدول الأعضاء في الاتحاد، والتدخلات الأجنبية في أحيان كثيرة.

خامسا: الصراعات الثنائية بين أكثر من دولة من دول الاتحاد حول العديد من القضايا السياسية.

سادسا: الخلافات في العلاقات القائمة بين الجزائر والمغرب حول قضية الصحراء، على الرغم أن هذه القضية سابقة على تأسيس اتحاد المغرب العربي .

سابعا: الظروف التي مرت بها الجزائر فيما عرف بالعشرية الجزائرية لمواجهة الإرهاب والتطرف.

ثامنا: الحصار الذي فرض على ليبيا على خلفية ما عرف بقضية لوكيربي عام 1992، وعدم تمكن دول الاتحاد من المساعدة الفعلية على تجاوزه.

تاسعا: التغيرات التي حصلت في كل من تونس وليبيا في ما عرف بالربيع العربي عام 2011.

عاشرا: ضعف البنى التنظيمية والمؤسساتية في كل دولة من دول الاتحاد، وانعكاسه سلبا على مؤسسات الاتحاد نفسها.

الحادي عشر: غياب أو ضعف الفعل الشعبي الضاغط على الأنظمة الحاكمة باتجاه تنمية وتطوير مسيرة الاتحاد.

الثاني عشر: من الإشكاليات والتحديات التي تعترض مسيرة الاتحاد تعدد الانتماءات والولاءات لبعض دول الاتحاد لصالح مجموعات إقليمية ودولية أخرى غير الاتحاد، كالاتحاد الإفريقي والاتحاد الأوروبي بل تفضل الشراكة مع هذه التجمعات، للاستفادة منها على الصعيد الاقتصادي مما أثر سلباً على التزاماتها تجاه اتحاد المغرب العربي!! وهذا ما انعكس بوضوح على التزامات دول الاتحاد ، وما جعلها تعطي الأولوية لالتزاماتها تجاه هذه التجمعات كالاتحاد الأوروبي للاستفادة من مزايا التكتلات الدولية.

الثالث عشر: عدم ربط الاتحاد ومؤسساته بقضايا الناس وحاجياتهم، وخاصة في مجال التنمية البشرية والاقتصادية، وذلك بإقامة مشاريع تنموية كبيرة تستوعب الطاقة المنتجة وتربط المواطنين بمصالحهم مباشرة وتؤكده بالاتحاد.

3-3- المقومات الاقتصادية

إن دول المغاربية تمتلك مجموعة من الموارد الاقتصادية الهامة التي تجعله قادر على تحسين أوضاعه الاقتصادية ورفع قدراته الانتاجية وذلك بالاستخدام الأمثل لموارده الاقتصادية، وبالتالي خلق فرص عمل لمواطنيها والرفع من مستوى معيشتهم، إن هاته الموارد الاقتصادية المتنوعة بين الثروات الطبيعية والموارد الطاقوية، تؤهل الدول المغاربية لتتكامل اقتصاديا.

فالجزائر تعتبر أكبر منتجي الغاز الطبيعي والنفط في العالم، وبذلك تحتل المرتبة الخامسة عالميا لاحتياطي الغاز الطبيعي، والرابعة عشر لاحتياطي النفط، كما تحتل المرتبة الثانية عشر في مجال انتاج المحروقات، كما يحتل الحديد قائمة المعادن التي يزخر بها البلد، إضافة إلى اعتماد الجزائر على الفلاحة وخاصة زراعة الحمضيات والتمور والحبوب، ..

أما دولة المغرب رغم افتقارها للمحروقات إلا أنها تتمتع بموارد معدنية هامة، فهي أول دولة مصدرة للفوسفات في العالم، كما تمتلك المغرب 70 % من احتياطي الفوسفات العالمي، وتزخر بالحديد والمعادن الأخرى كالنحاس والذهب والفضة، بالإضافة لاعتمادها على الزراعة كالحوامض والبطاطا وعلى الصعيد البحري فهي تمتلك ثروة سمكية معتبرة

أما بالنسبة لتونس فيعتمد اقتصادها على السياحة، كما تمتلك موارد معدنية أهمها الفوسفات فتقدر نسبة انتاجها السنوي للفوسفات بستة مليون طن وتحتل المرتبة السادسة عالميا، بالإضافة لامتلاكها لاحتياطي من المحروقات جد محدود، يمكن أن يصل انتاجها للبترول إلى خمسة ملايين طن، أما إنتاجها من الغاز الطبيعي فيصل إلى ست مائة مليون متر مكعب سنويا (600 مليون م)، كما يعتبر قطاعها الفلاحي نشيط، فهي ثالث مصدر لزيت الزيتون في العالم بعد اسبانيا وايطاليا، كما أن الصادرات التونسية من التمور تمثل ثاني صادرات تونس الفلاحية

أما ليبيا فيعتبر النفط أهم مواردها الطبيعية، حيث تحتل المرتبة الحادية عشر من الاحتياطي، ويعتبر مصدر الدخل الرئيسي في البلاد.

وأخيرا موريتانيا فهي غنية بالثروات المعدنية كالحديد وتمتلك احتياطي يقدر بعشرة مليار طن من النوعية الجيدة، كما تمتلك كمية معتبرة من الرصاص والزنك والذهب، ولها مصائد غنية بالثروة السمكية الإضافة إلى ثروة حيوانية كبيرة تصل إلى 708 مليون رأس من الغنم، 101 مليون رأس من البقر، وحوالي مليون رأس من الإبل.

إن التنوع المغاربي في الموارد الطبيعية والطاقوية المتوفرة والامكانيات الاقتصادية يمكِّن دول المغرب العربي من إقامة سوق داخلية متكاملة، وجعل المنطقة قادرة على الاكتفاء الذاتي وتكوين مجموعة قوية لها مكانتها ودورها في الساحة الدولية، خاصة وأن المنطقة المغاربية تشكل رهانا

اقتصاديا استراتيجيا هاما للدول الكبرى، لأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية، وبالتالي فإن هذا الاتحاد يعتبر تحديا حقيقيا للدول، المغاربية لضمان وتعزيز سيادتها الاقتصادية على نطاق اقليمي كجواب للعولمة.

4- الخاتمة:

من خلال المتابعة لمسيرة الاتحاد وأداء مؤسساته وهياكله خاصة انتظام اجتماعات مجلس الرئاسة، اللجان والمجالس الوزارية المتخصصة، واجتماعات مجلس الشوري للاتحاد؛ يمكن تسجيل النتائج الآتية:

1- تعطل اجتماعات مجلس الرئاسة منذ 1994 وهي الدورة السادسة للمجلس وتعد آخر دورة انعقدت لمجلس الرئاسة في تونس.

2- عدم انتظام اجتماعات مجلس الشورى للاتحاد، حيث تم زيادة عدد أعضاء المجلس ثلاث مرات من عشرة أعضاء إلى عشرين عضوا إلى ثلاثين عضوا لكل دولة عضو، وهذا التوسع في عدد أعضاء المجلس لم يقابله فاعلية؛ فقد رفعت مرات عديدة مقررات وتوصيات لمجلس الرئاسة لم يتفضل بالرد أو التعليق على أي منها منذ تأسيس الاتحاد.

3- أما بالنسبة للأمانة العامة للاتحاد فإنها لم تكن أحسن حالا من مجلس الرئاسة؛ فهي تمارس عملا روتينيا لا يقدم شيئا للاتحاد؛ لأنها انعكاس صادق وأمين لمجلس الرئاسة المعطل، ومؤسسات الاتحاد.

4- فيما يخص بقية المجالس واللجان الوزارية عقدت دورات عديدة، وأنتجت 34 اتفاقية شملت العديد من المجالات، ولكنها لم ترَ النور ولم تدخل حيز التنفيذ، بل إن بعضها يحتاج إلى تحسين وتحديث؛ حتى تتناسب مع العصر الذي نعيشه اليوم.

5- على الرغم من النوايا الطيبة، واللقاءات الودودة بين مسؤولي اتحاد المغرب العربي، وتوفر معاهدة إنشاء اتحاد المغرب العربي والاتفاقيات المنبثقة عنها التي استكملت إجراءات التوقيع والمصادقة والإيداع لدى الأمانة العامة للاتحاد؛ إلا أنه لايزال انتقال الأفراد ورؤوس الأموال يخضع لإجراءات مخالفة لنصوص المعاهدة، بل قفل الحدود بين بعض من أعضاء الاتحاد.

6- رغم كل هذه السلبيات التي صاحبت مسيرة الاتحاد على مدى ثلاثين عاما فإن الأمل يحدو أبناء المغرب العربي لاستئناف مسيرة الاتحاد لتحقق الأهداف والغايات التي ضحى وناضل من أجلها الآباء والأجداد منذ عشرينيات القرن الماضي، أولئك الذين كان لهم السبق في بلورة فكرة إقامة الاتحاد وإخراجها إلى حيز الوجود، وفي نفس الوقت فإن التحية واجبة أيضا إلى أولئك الذين لم يتزحزح إيمانهم بالعمل الوحدوي المغاربي خاصة والعربي عامة.

5- المقترحات:

لا شيء يمكن أن يبقى على حاله، لكن ذلك يتوقف على إرادة الإنسان وقدرته على التطور والتطوير الدائم. واتحاد المغرب العربي يمكنه أن يعاود تفعيل مسيرته الوحدوية بهمة أكبر، وعزيمة أقوى، ورؤية أوضح وأوسع، تستفيد من الماضي، وتستشرف آفاق المستقبل وما يتطلبه من قول وعمل، ولذلك يمكننا تقديم مقترحات لمعالجة كافة اختلالات الماضي من ناحية، ورسم معالم المستقبل الوحدوي من ناحية أخرى، وذلك على النحو الآتي:

أولاً: امتلاك قادة دول الاتحاد الرؤية الموضوعية، والإرادة السياسية الصلبة لترسيخ فكرة الاتحاد، وتطوير آليات عمله بما يخدم مصالح الناس في الدول الأعضاء، الأمر الذي يتطلب إعادة النظر في معاهدة إنشاء اتحاد المغرب العربي الموقع في مراكش بتاريخ 17 فبراير 1989.

ثانياً: إعادة النظر في الهيكلة القائمة للاتحاد وتطويرها باتجاه تحوله إلى كيان اتحادي (فيدرالي) عملاً بتوصيات مؤتمر طنجة 1958 بحكومة اتحادية وبرلمان اتحادي منتخب مباشرة من مواطني دول الاتحاد، وأن يكون للاتحاد دستور اتحادي يجري الاستفتاء عليه من قبل مواطني دول الاتحاد.

ثالثا: تحويل الأمانة العامة للاتحاد الحالية إلى مفوضية عامة للاتحاد بصلاحية حقيقية وواسعة تمكنها من أداء مهامها ومتابعة أعمالها.

رابعا: أن يكون للاتحاد وكافة مؤسساته وهياكله مقر إداري واحد ودائم، وإنهاء بعثرة مؤسساته (عاصمة سياسية للاتحاد).

خامسا: تطوير آلية اتخاذ القرارات في جميع مؤسسات الاتحاد، بحيث يكون اتخاذ القرار بالتصويت داخل مؤسسات وهياكل الاتحاد بالأغلبية بدلا من الإجماع.

سادسا: تفعيل الاتفاقيات الموقعة بين دول الاتحاد وتحيينها، ووضع جدول زمني للتنفيذ وخاصة تلك المتعلقة بالمشروعات المشتركة في مختلف جوانبها الاقتصادية والتجارية، والسوق المغاربية المشتركة والمنطقة الحرة، والنقل بأنواعه الجوي والبحري والبري، وتوحيد التعريفة الجمركية ومنع الازدواج الضريبي .. الخ.

سابعا: البت في قبول طلب جمهورية مصر العربية لعضوية الاتحاد وهو الطلب المؤجل منذ عام 1994.

ثامنا: اعادة تسمية اتحاد المغرب العربي الى اتحاد مغاربي.

6- قائمة المراجع:

[1] عبدالعظيم أحمد عبدالعظيم، اتحاد المغرب العربي بين طموحات الإنسان ومعوقات التنمية، البحوث والدراسات الإفريقية، جامعة القاهرة، مايو 2003.

[2] أحمد محمد الأصبحي، سبته ومليلة، مطابع المتنوعة، تعز، اليمن، ط 2002، ص 16.

[3] مؤتمر برلين بشأن نهر الكونغو (1884 – 1885) ومقرراته، موقع ويكيبيديا.

[4] كامبل بانرمان .. تقرير وثائق مؤتمر لندن، 1907، موقع ويكيبيديا.

[5] لحسن خبا علي، مسار الوحدة المغاربية، موقع الحوار المتمدن، www.alhewar.org

[6] الحمد بن عبيد، وجالا كاني، مؤتمر المغربي العربي وبداية نشاطه، مكتب المغرب العربي في القاهرة، عملية ابن عبدالكريم، المجلة التاريخية المغاربية، الأعداد 6/25، يناير 1982.

وللمزيد من التفاصيل يمكن مراجعة وثائق المؤتمر الأول للحركات والأحزاب المغاربية ومقرراته التي من أهمها تشكيل مكتب المغرب العربي ولجنة تحرير المغرب العربي.

[7] فتحي الذيب، عبدالناصر والثورة الجزائرية، دار الوحدة العربي للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ص ص 159 – 160.

[8] مصطفى الفيلالي، المغرب العربي الكبير، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1998، ص 33.

يمكن العودة إلى المزيد من التفاصيل حول هذا الموضوع محمد بن عبيد وجالوكاني حول مكتب المغرب العربي ولجنة تحرير المغرب العربي في القاهرة والحديث عن الأهمية الاستراتيجية والبشرية الكبيرة لمنطقة المغرب العربي، ومن الملاحظ أنه فيما يتعلق بوحدة المغرب العربي وتكامله مع المشرق العربي كانت هناك ثلاثة اتجاهات رئيسة لدى النخبة السياسية المغاربية: الأولى تركز على المحلية داخل كل قطر من أقطار المغرب العربي، والثانية بوحدة المغرب العربي الكبير، والثالثة بتكامل النضال العربي بين مغرب الوطن ومشرقه وتأسيس دولة العرب الواحدة، ومن هذا الاتجاه الأخير كان الرئيس أحمد بن بله وعدد من السياسيين والمثقفين المغاربة وعلى رأسهم المرحوم الفقيه محمد البصري.

[9] أحمد محمد الأصبحي، مرجع سابق.

[10] الرشيد إدريس، ذكريات عن مكتب المغرب العربي في القاهرة، منشورات الدار العربية للكتاب، ص 75.

[11] توفيق العمري، رسالة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة تنوري قسطنطينية، الجزائر، كلية العلوم الإنشائية والاجتماعية، 2010، ص 2.

* – قمة زرالدة أول لقاء يجمع رؤساء دول المغرب العربي.

[12] معاهدة إعلان تأسيس الاتحاد، الأمانة العامة، المغرب.

[13] معاهدة إنشاء الاتحاد المغاربي، منشورات الأمانة العامة، الرباط المغرب.

[14] نجاح العطار، وزيرة الثقافة في سورية، كلمة لها في افتتاح أسبوع الثقافة الإسبانية، منشورات وزارة الثقافة، دمشق سوريا.

[15] مقدمة ابن خلدون.

[16] الأسطورة الإسلامية في إسبانيا، خيوليو ساليدوس، كتاب رؤى إنشائية، رحمة صالح عثماني، منشورات وزارة الثقافة السورية، دمشق.

(17) المرجع السابق.

(18) وانفاري ماثاي، أفريقيا والتحدي، عالم المعرفة، الكويت، مارس 2014.

ملاحظة: كان يمكن لدول الاتحاد أن تتعامل مع حصار ليبيا لكونها جزءا من الاتحاد المغاربي، ومن ثَم تشكل مع بقية أعضاء الاتحاد إقليماً واحداً وأن الرحلات في دول الاتحاد داخلية وليست دولية، ونفس الشيء كان ينطبق على اتحاد الجمهوريات العربية من مصر وليبيا وسوريا، كما كان هناك خيار وهو أن تطلب دول الاتحاد إعفاءها من قرار الحصار للضرر الكبير الذي يلحق باقتصادها ورعاياها ... وهذا كان ممكناً كما هو معروف.